

تبدأ إذا درس فلا تستعمل علفاً للمواشي ولا فائدة منها إلا نرسة تحت المواشي ولكثرتها
 وزيادتها عن الحاجة تحرق قبل حرث الأرض ثم تحرق الاطيان في شهر اكتوبر ويجب ان
 يتم حرثها في شهر واحد او ستة ايام - والمحاريث كبيرة يمر كل محراث منها خمسة احصنة
 ويسير المحراث منها عشرين ميلاً في اليوم فيحرق في الشهر ٢٠٠ فداناً وتوضع عشرة محاريث
 الواحد الى جانب الآخر وتأخرأ عنه قليلاً حتى يكون مجموع خطوط المحاريث كلها متظافاً
 على بعد واحد - واربعمون عاملاً يحرقون سهلاً ساحة خمسة آلاف فدان في شهر من
 الزمان واجرة العامل منهم خمسة جنيهات في الشهر وطعامه - وهم يفترون الساعة الخامسة
 صباحاً ويقدون الظهر ويستريحون ساعة واحدة ويتعشون الساعة السابعة وينامون حالاً حتى
 تكون كل مدة راحتهم يوماً - ومتى انقضى شهر المحراث عادوا الى اعمالهم المختلفة في المدن ولا
 يبقى في السهل الذي ساحة خمسة آلاف فدان الا ثمانية عمال الى عشرة وهم يكفون لبذر
 البذار وكل اعمال الزراعة الاخرى الى ان يأتي وقت الحصاد فيمرد العمال كلهم الى السهل
 ويحصدون القمح ويدرسونه - ومتى ذاب الثلج عن الأرض في ابريل تخطط الأرض بخطاطات
 عرض الواحدة منها ٢٥ قدماً يحرقها اربعة احصنة ويسوقها رجل واحد فيخطط في اليوم نحو
 ٧٥ فداناً - ويمرري وراءه الزارع بالآلة تبذر البذار في الأرض ويتم بذر القمح في خمسة
 آلاف فدان في عشرين يوماً الى خمسة وعشرين يوماً - ولا بد من انتقاء البذار من الموسم
 السابق حتى يكون كله من اجود الحب

وتبلغ نفقات المحراث الاول ١٠ غرشاً للفدان ونفقات التخطيط والبذار عشرين غرشاً
 للفدان

ويصرف العمال حينئذ او يشترون باعمال زراعية اخرى كزراع الثرة ونحوها

ويشدد حصاد القمح في اواسط يوليو والسهل الذي ساحة خمسة آلاف فدان يحتاج
 الى نحو مئة حاصد فيحصدونه بالآلات الحصاد وهذه الآلات تجدد كل سنة او بضع سنوات
 لانهم وجدوا بالاخبار ان استعمال آلة جديدة اوفر من تصليح آلة قديمة فتجد اطراف السهل
 مملوءة بالآلات القديمة المرمية نفاية وهي لا تساوي ثمن حديدتها - وقد يكون عرض آلة الحصاد
 في سهل كليفورنيا خمسين قدماً او اكثر اي انها تحصد في طريقها خطاً عرضي ٥٠ قدماً
 وتجميع اغمار القمح وتوزعها وتدرسها وتذريها وتعي القمح في اكياس وهي سائرة في طريقها
 قتيلاً ٦٠٠ كيس في اليوم من مئة فدان - لكن هذه الآلات لا تصلح الا حيث الاقليم
 حار يجفف القمح جيداً كما في كليفورنيا اما في سبوتافالا الحصاد تحصد القمح فقط وهي

تخصد في اليوم ٢٥٠ فدانا ولا يعمل بها إلا ثلاثة رجال اي ان ثلاثة رجال يحصلون ٢٥٠ فدانا في اليوم الواحد واجرة الواحد منهم جنينان في الاسبوع . وتبلغ نفقات حصد الفدان الواحد مع هرش العدد ١٢ غرشا ولا تصل آلة الحصاد الى آخر السهل حتى تكون انما التمع في اوله قد جفت تماما فتنتقل حالا الى آلة الدراسة والآلة الواحدة تكفي لدرس هلة ٢٥٠٠ فدان فالسهل الذي ساحته خمسة آلاف فدان يحتاج الى دراستين فقط . والآلة تدرس التمع وتفريله وتقرزه الى درجاته المختلفة وتضعه في الاكياس وتلقي الفصل فيحرق قبل الحرق كما تقدم . وينقل التمع الى محطات سكك الحديد ويوضع في اهرام مرتفعة ينصب منها في مركبات سكك الحديد حينما يشترى التجار

وتبلغ نفقات الفدان الواحد من التمع زرعاً وبذاراً وحصاداً ودراسة الخ ٢٦ غرشاً ومال الحكومة خمسة غروش على الفدان الواحد واذا أضيف الى هذه النفقات كل النفقات الاخرى بلغت نفقات فدان التمع ١٢٠ غرشاً ولا يبلغ متوسط المحصول في اخصب السهول اكثر من اربعة ارادب فتبلغ مصاريف الارادب ٣٠ غرشاً ومتوسط ثمن الارادب في ارضه نحو ٦٠ غرشاً فيكون ربح المالك من الفدان ١٢٠ غرشاً يطرح منها فوائد رأس المال وفوائد المصاريف فلا يبقى للمالك سوى ٦٦ غرشاً من كل فدان او نحو ٨ في المئة بالنسبة الى الثمن الذي دفعه والمصاريف التي صرفها على اصلاح الارض وقد يقل هذا الربح كثيراً اذا قل المحصول عن اربعة ارادب فانه قد يبلغ احيانا ثلاثة ارادب او ثلاثة ارادب ونصف ارادب

ويظهر من ذلك انه لولا استعمال الآلات والادوات هناك لوجب ان يبلغ ثمن ارادب الحنطة جنيناً او جنيناً ونصفاً وانه مع استعمال الآلات والادوات لا ينتظر ان يرخس التمع عما هو ويبقى لارباب الزراعة شيء يذكر من الربح

وقد بلغت غلة التمع في الولايات المتحدة في العام الماضي ثمانية مليون بشل او نحو ١٥٠ مليون ارادب وبلغ ثمن الارادب منها بعد نقله الى المواني جنيناً فاخذت ثمن قمحها وما انفق على نقله مئة وخمسين مليون جنين

الصادرات والواردات الزراعية

جاءنا تقرير الجمارك المصرية عن الاربعة الاشهر الاولى من هذه السنة وقد بلغت قيمة الواردات فيها ٧٢٨١٤٦٢ جنيناً فزادت ٣٠٩٣٢٠ جنيناً عما كانت عليه في مثلها من العام الماضي . وبلغت قيمة الصادرات فيها ٨٩١٣٤١٢ فزادت ٢٥٣٧٩١ عما كانت في مثلها من العام الماضي وظاهر

الامر ان الحالة اردأ مما كانت في العام الماضي لان الواردات زادت أكثر مما زادت الصادرات ولكن اذا دققت النظر وجدنا ان الزيادة في قيمة الصادرات يجب ان يضاف اليها نحو ٣٠ في المئة لانها تستر باقل من قيمتها فاذا نظرنا ذلك قل الفرق بين زيادة الوارد و زيادة الصادرات ثم ان الزيادة في قيمة الواردات كان بعضها في المواد التي تصب من قنيل رأس المال او مما له ربح فزادت قيمة الصاد الكباري اربعين الف جنيه وزادت قيمة الحديد ٥٨ الف جنيه وزادت قيمة الفحم الحجري ٨٩ الف جنيه

ونقصت قيمة بعض الواردات الزراعية فنقصت قيمة القمح الوارد اربعين الف جنيه والذرة ١٩ الف جنيه والرز ٥٣ الف جنيه والطحين ٢٧٢ الف جنيه

اما الصادرات فزادت فيها قيمة الفول ٥٦ الف جنيه والرز ٣٤ الف جنيه والقطن ٤٧١ الف جنيه مع ان كينته نقصت نحو النصف فكانت مليونين و ٧٠٨ آلاف قنطار في العام الماضي ومليوناً فقط و ٥٥٦ الف قنطار هذا العام والذي نقص كثيراً في المقدار والثمن هو بيرة القطن فان مقدارها نقص ٧٣٦ الف اردب وثمنها نقص ٤٢٠ الف جنيه

التجارب الزراعية في مصر

كثير تحدث الناس في القطر المصري بالحاجة الى نظارة تهتم بالامور الزراعية ولا سيما بالتجارب الزراعية . وطالما طلبنا هذا الطلب وكررناه . وبينما نحن نقبل اعمال المجمع العلمي المصري الذي انشئ في هذا القطر على زمن الحملة الفرنسية رأينا فيه مقالة لرجل اسمه تكشو في السنة السابعة من سني الجمهورية الفرنسية الاولى وموضوعها التجارب الزراعية . قال فيها ما ترجمته

ان الحكومة الراقية يجب ان تهتم بالزراعة دائماً لان الزراعة توقظ الصناعة وتحيي التجارة وتكون مصدر مجد وسعادة للامة

وما من احد يدكر فائدة المراكز الزراعية حتى لا يلحق بنا ان نتأخر عن ايجاد مراكز مثل هذه فتجارب الزراعة في بلاد حالتها الطبيعية تصلح لكل المزروعات من حيث الموقع ودرجة الحرارة . فان طبيعة القطر المصري تحملنا على الامل بأنه يمكن ان نزرع فيه كل المزروعات النافعة سواء كانت وطنية فيه او اجنبية عنه

فشاينة اقليم لاقليم اميركا الجنوبية في جانب كبير من السنة يحصله صالحة لزراع قصب السكر والنبلة والقطن وقد يكون صالحة لزراع ابن ايضاً ومزروعات أخرى لا نقتل عن هذه

اهمية اخصها الصبر الذي تربو عليه حشرة القرمز لاسبابها وان هذا الصبر يخوف في الاراضي القليلة المصب اذا كان وقوع المطر فيها قليلاً جداً

وقصب السكر والنبلة والقطن تزرع الآن في القطر المصري ولكن لا يمتنى بزراعتها مطلقاً حتى يمكن حيايتها امتناعاً جديدة دخلت زراعتها البلاد حديثاً

وتسلم ادارة المراكز الزراعية لاناس عرفوا بالاخبار كيفية الاعناء بالمزروعات التي تزرع في البلدان الحارة ولفرنوا العلم بالعمل وحققوا معارفهم بالاستفسار الكثيرة والاخبار الطويل ان اعمالنا الزراعية لم تفلح في جزائر الهند الغربية لسببين . الاول اننا لم نختر المكان المناسب لاجراء التجارب الزراعية والثاني لان الاساليب اللازمة لنجاح الزراعة في البلدان الحارة غائبة للأساليب الشجة في البلدان الباردة وهي التي جربنا عليها هناك

اما من جهة الاماكن المناسبة لاجراء التجارب الزراعية في القطر المصري فيجب ان ينظر الى ان بصير السمر مأموناً في كل المناخات وتحت طبيعة ارضه في كل مكان حتى يزرع في كل جانب منه ما يناسب من المزروعات فلا يبقى عمل للفشل ولا بدء من ان تناط هذه المراكز باناس ذوي خبرة تامة

فاذا تم ذلك امكن ادخال المزروعات التي ينظر منها ربح وافر وقلم عدد كبير من الفلاحين كيفية زرعها ومخدتها متى ذاقوا طعم الربح طرحوا عنهم رداء الخمول الذي البسهم ايام الايام الماضية ايام الظلم والاستبداد ودبت فيهم روح الحمية والنشاط

فاذا تمحق ذلك رأى المصري السكر يستخرج من قصير والبن يقطف من اشجار ووالنبلة تنبت في هذا الحقل والقطن في الحقل الآخر وغير ذلك من الحاصلات الزراعية الشجة الى ان قال . ان التجارب الزراعية الكبيرة يجب ان تكون في المراكز العمومية الخاصة بالحكومة وهناك يمتنى بالمزروعات اولاً حتى تبلغ حد الكمال وهي المزروعات التي استحققت سنت دومنتو ان تلتب بفهم فرنسا القمهي بسببها

واراضي القطر المصري صالحة لذلك فان كل المزروعات التي تجود في ارضه انظار المسكونة تجود فيه . وليس على وجه البسيطة بلاد مماثلة من هذا القبيل

وما قاله هذا الرجل منذ اكثر من مئة سنة يصدق على زماننا . نعم انه ثبت بالاختبار انه لم يبق فائدة من زرع النبلة بعد عمل النبلة الصناعية وان زراعة قصب السكر صارت قليلة الربح بعد استخراج السكر من البنجر ولكن زرع القطن فاق كل انتظار في نجاحه ومع ذلك لا تزال التجارب الكبيرة لازمة لاجادة نوعه ووقايته من الآفات

التقنيات الزراعية

محاضرة القاها حضرة الاستاذ عمر بك لطفي في الجامعة المصرية عن نقابة شعرا الخلة
وهي اول نقابة زراعية في القطر المصري

١

تميد

يستند بعض الناس ان تفريج الازمة المالية لا يكون الا باستحضار رؤوس المال من
البلاد الاجنبية واقراسها للاهالي حتى تدور حركة الاعمال كما كانت عليه الحال قبل سنة
١٠٧٠ وفاتهم ان الديون التي على المصريين انقلت عاتقهم وانه كلما كثرت الديون زادت الفوائد
التي تدفع سنوياً لارباب رؤوس الاموال فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقفي لا اساس له
ونتيجة في المستقبل ضارة وخيمة وفي اعتقادي ان اهم اسباب المضاربات قبل سنة ١٠٧٠
كان نهاطل الاموال الاجنبية على مصر واقراس بعض البنوك النقود بدون التفات الى اوجه
استعمالها وبعبارة اخرى لو استعملت تلك الاموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية ابي التجارة
والصناعة والزراعة ما وقعت مصر في الازمة المالية الحاضرة بل كان حال مصر يتبدل من
حسن الى احسن وكان المصري اليوم يرتفع في مجيئة العادة والمناه

الواجب اذا ترقية شؤنا الاقتصادية ان يكون الماضي درساً مفيداً للمستقبل وان نوجه
اليوم كانت مجهوداتنا ثقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية وعلى الاخص الزراعة مع
تحسين حالة المزارعين حتى تجود اراضيها السخية بالمحصولات الجيدة فيساعدنا ذلك على تسديد
ما عليها وما علينا من الديون وان نسير في هذا الطريق رويداً رويداً حتى نخرج البلاد من
عبودية المائتين

وفي اعتقادي ان هذا لا يتم الا بانشاء نقابات زراعية وشركات التعاون
والمصارف الاهلية

ان الفلاحة المصرية مصابة بافات منها نقص المحصول ودودة القطن وعدم وجود المصارف
الكافية في بعض الجهات وغير ذلك . والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقراض بالفوائد
الفاحشة والاضطرار دواماً الى مبيع المحصولات قبل اوانها باثمان يفتة

ولا يوجد علاج لهذه الامراض المتعددة الا بايجاد النقابات الزراعية لان في استطاعتها

اولاً تحسين المحصول باختيار البذرة الجيدة غير المخلوطة او غير المنشوشة وذلك بحسن نوع القطن ويجعله مطلوباً

ثانياً تنمية المحصول باستعمال الطرق الفنية اللازمة لذلك

ثالثاً تخلص الفلاح من شر المربين باقراضه ما يلزم لزراعته بفوائد زهيدة لتقل من الفوائد القانونية

رابعاً محاربة دودة القطن والآفات باعتماد جميع المزارعين بالقرية ومعاونتهم لبعضهم البعض في استعمال جراثيم هذا العدو القاتل

خامساً اتخاذ كل ما من شأنه دفع المضار وجلب المنافع للمزارعين كشتري جميع اللوازم للزراعة مثل البذرة والسباخ والآلات الزراعية ومؤونة المواشي من اجود صنف وارخص ثمن مع بيع محاصيل المزارعين مع بعضهم البعض لترويج الاثمان

٢

التقانات الفرنسية

ولا حاجة لان اطلب في مزايا التقانات الزراعية وما نجم عنها من الفوائد في البلاد القرية فان الاستاذ الميروبيرو والاستاذ جرمان مرتن شرحا ذلك شرحاً وافياً في الجامعة المصرية ونشر حضرة الفلاح المصري عثمان بك أبو غلب مقالات في هذا الشأن من التقانات في ايرلندا واتكتلرا وفرنسا بما شاهدته في سباحته في الصيف الماضي

ولم يشر الفلاح الافرنسي بمزايا التقانات ما اقبل عليها ولا اندمج في صلكها والمشاهد يخالف ذلك فان عدد التقانات بفرنسا لثاية ١٩٠٠ بلغ ٢١٣٣ نقابة انضم اليها ٨٠٠٠ مزارع وفي سنة ١٩٠٣ بلغ ٤٥٦٠ نقابة زراعية وقد نتج عن اتحاد المزارعين وتأسيس النقابات فوائد مادية محسوسة اهمها تخفيض اسعار المواد اللازمة تخفيفاً محسوساً فان الاستاذ روكيني يقول في كتابه الشهير عن النقابات ان اثمان السباخ زلت الى اربعين او خمسين في المائة هذا خلاص الفوائد الادبية العظيمة كتنشر التعليم وتأسيس المدارس الزراعية المدبدة ونشر المجلات والجرائد المملوءة الافكار والمباحث والتجارب الخاطئة بالزراعة

وعدا التقانات الصغيرة والكبيرة بفرنسا توجد نقابات عامة منضم اليها عدد كبير من المزارعين او نقابات زراعية مثل نقابة المزارعين العامة ياريس التي انضم اليها ١٤٠٠٠ مزارع وبلغ مجموع الاعمال التي توسطت فيها لاعضاؤها ثمانية ١٩٨ مائة مليون وخمسة من

الفرنكات . ومثل نقابة ليون الشهيرة في العالم التي انضم اليها ٥٢٠ نقابة زراعية مكونة من واحد وستين ألفاً و ٢٨٢ مزارعاً يشتركون مشترياتهم من بعضهم البعض ويعاونون على بيع محصولاتهم بالجملة

وقد تأسست النقابات الفرنسية بمتنفي قانون خاص صدر في سنة ١٨٨٤ يتضمن احكاماً عامة قسري على كافة النقابات سواء كانت نقابات عمال تأسف في المدن او نقابات مزارعين تأسف في بلاد الارياف . وام تلك الاحكام القواعد الواجب اتباعها لتأسيس نقابة من النقابات الاهلية القانونية التي ضمنها هذا القانون للنقابات حتى تستطيع ان تخافهم وتخاصم وان تعامل وتعامل على انها مع حيازتها هذه الحقوق فهي جميت لا شركات في نظر القانون ومعنى ذلك انها ليست مكففة باتباع الشروط والقيود والاحكام المشروعة للشركات وعلى الاخص الشركات التجارية كالسجل والنشر ومك المغائر المخصوصة مما لا يتفق مع طبائع الفلاحين وقد اضطرت النقابات الفرنسية ان تؤسس يجوارها شركات تعاون للبيع والشراء وصناديق تعاون لافراض الفلاحين لانه لا يجوز لها ان تعمل هذه الاعمال بنفسها

٣

النقابات الايطالية

اما النقابات الايطالية فهي شركات لاجمويات Association تنطبق عليها احكام القانون التجاري

وهي على نوعين نقابات زراعية اساسها رأس المال لا التضامن بين الاعضاء وهذا النوع يبدأ برأس مال غير محدد قابل للزيادة كل يوم بدخول اعضاء جدد واصدار اسهم جديدة ويحصل رأس المال في شراء جميع القوازم الزراعية للاعضاء وتباع لهم باثمان مجعلة وذلك كمنفعة لودي ويأتشفا وبارما وغيرها

وبجانب تلك النقابات توجد شركات تعاون مالي مستقلة عن النقابة برأس مال غير محدد وقابل للزيادة ووظيفتها تسليف اعضائها بفوائد قليلة ما يلزمهم من النفود لحاجاتهم الزراعية او التجارية . وقد تأسست شركة في مصر مثل هذه الشركات مركزها القروية ومدبرها حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق

ويوجد بين النقابة وبين الشركة في ايطاليا علاقة متينة فان النقابة تبع بالنقد والشركة تفرض القضا او تفتح له حساباً جارياً لتدبير ما يأخذ من النقابة

وتبدأ هذه النقابة برأس مال قليل وتزبد شيئاً شيئاً مع الزمن واليك بيان حالة نقابة
لودي القريبة من ميلانو وذلك عن ثلاث سنوات

في سنة ١٩٠٣ كان رأس المال ١٠٧٥٠ فرنكاً وكية المبيعات والمشتريات ١٦٤٨٩٨
فرنكاً والربح الصافي ٢٠٩٦ فرنكاً

وفي سنة ١٩٠٤ كان رأس المال ١٦٧٧٢ فرنكاً وكية المبيعات والمشتريات ٣٠١٤٧٠
فرنكاً والربح الصافي ٢٥٧٥ فرنكاً

وفي سنة ١٩٠٥ كان رأس المال ٣٥٧٦٤ فرنكاً وكية المبيعات والمشتريات ٤٢٨٩٢١
فرنكاً والربح الصافي ٦٧٢٩ فرنكاً

وتضم النقابات الزراعية في إيطاليا الى نقابة عامة تدعى جمعية النقابات المتحدة ومركزها
في بلدة بيانشا واست في ١٨٩٢ واحضارها نقابات لا مزارعون ما عدا البلاد التي ليست
فيها نقابة زراعية فانه يصبح لاهلها الدخول في النقابة العامة واليك جدول بيان ما كانت
عليه يوم التأسيس وما وصلت اليه لغاية سنة ١٩٠٧

في سنة ١٨٩٢ كان رأس المال ١١٦٢٥ والاحتياطي ١٢٦٠ ومجموع البيع والشراء
٧١١٤٧ الربح الصافي ١١٠٠٩

وفي سنة ١٩٠٧ كان رأس المال ١٢٨٤٠٠ والاحتياطي ٤١٣٤٤ ومجموع البيع والشراء
١٥٠٦٨٠٢٢ والربح الصافي ٣٢٤٩١

ومدير هذه النقابة العامة حضرة الامتاذ العلامة الشهير الدكتور رانبيدي ولا انسى
طول حياتي ما ابداه الي والي زميلي المحامين عبد الحميد افندي فهم وشركس افندي من
المساعدة والاكرام

٤

ويوجد نوع آخر من النقابات في ايطاليا مؤسس على طريقة رايفازين الالماني اي على
مبدأ المسؤولية بالنظام بين جميع الاعضاء ولد ادخل هذه الطريقة في ايطاليا الميو
فولبيرج العضو بمجلس الامة

وقد سميت هذا النوع بنقابات تومسا فان اسمه الحقيقي صناديق الفلاحين والاصل في
وضعها هي فكرة التليف فقط ولكن سم بعضا الي ذلك مشترى القوازم الزراعية للاعضاء
وقد نجح هذا النوع ايضا

وقد بلغ عدد الصناديق المارة التي للميو فولبيرج اشراف عليها (هذا عدا الصناديق التابعة

للاكليروس) لغاية سنة ١٩٠٥ - ١٣٥٧ صندوقاً رأس ماله المكون من الحصص التي تدفع عند السفل مبلغ ٢٠٦٧٠٨ فرنكات والاحتياطي ٨١٣٨١٢ فرنكاً وسلّفت اعضاءها من نفود ومواد زراعية ما يزيد عن الاربعة وثلاثين مليون فرنك وبها من الودائع اثنان وثلاثون مليون فرنك وكسور وصافي ربحها مليون ومائة الف وكسور.

وهذه الصناديق لها ادارة عامة في روما تدعى بتعاون الصناديق الزراعية يرأسها السيور فولليرج وهي جامعة اديبة الفرض منها نشر فكرة تأسيس هذا النوع من الصناديق. وقد زرتها وحصلت على مجلتها المسماة التعاون الزراعي ولكن لم يسعدني الحظ بالتعارف بالامثاذ فولليرج لضيق الوقت

٥

الجمعية الزراعية وتقرير السير الدن غورست عن النقابات

هذا وقد فكرت الجمعية الزراعية من عامين في امر ادخال النقابات الزراعية في البلاد المصرية فتكونت لجنة تحت رئاسة معادة بوغوص باشا توبار وبجست في هذه المسألة ورأت ان الاوفى عمل مشروع قانون كفتون سنة ١٨٨٤ في فرنسا وقملاً عمل المشروع المذكور وقدم لظارة المالية والحكومة رأيت اخيراً (على ما علمت) ان تخيير السؤل حتى يكون القانون ساريًا على الاجانب والمصريين

على انه كان في الاستطاعة تأسيس نقابات حسب احكام القانون الحالي واستصدار قانون جديد من قبيل الانتقال من الحسن الى الاحسن

ان اهم ما كانت ترمى اليه اغراض اللجنة هو اعفاء النقابات من الرسوم اي رسوم التصديق على الامضات والتسجيل والنشر والرسوم القضائية والحصول على امكان تأسيس شركات مساهمة باسمهم من خمسين لرشاً مائة او مائة قرش فقط وغير ذلك من التسهيلات التي لا تمنعنا الآن من البدء في العمل لاسباب بعد ان اجمعت النصح والجرائد والامة على صلاحية المشروع بل والحكومة ايضاً موافقة على ذلك بدليل ما قاله المستشار المالي في مذكرته عن الميزانية وما ورد في تقرير السير الدن غورست اذ جاء فيه ما يأتي بعد كلام طويل عن البنك الزراعي وامواله

« والامل انهم يستطيعون وضع نظام تضامن وانشاء نقابات في القرى تعامل البنك رأساً فان التضامن يضمن ان السلف متوفى في مراعيدها وان السلف مطلوبة لاعمال ذات ربح

وكان اول من اجاب دعوة الساعين هذا المشروع الطويل اهالي شبرا الخيمة الكرام
بهمة الفاضل الهام والوطني الفيور على مصالح بلاده حضرة سليمان افندي زكي عبد الذي
تقف مطامع في هذه الحياة عند حد الاهتمام بشؤون الفلاح وليس فينا من لم يقرأ في الجرائد
خطبة الشهيرة في نادي طنطا التي عنوانها «الفلاح» فكان تأسيسه اول نقابة زراعية الفضل
الارل والاصقية على غيره من اعيان البلاد وسيذكر له التاريخ انه اول رجل فكر في
استقلال مصر من الطريق الصحيح السوي

٦

كيف است نقابة شبرا الخيمة

ان كلني الآن موجهة الى الحقوقيين فاقول ان هذه النقابة الاولى وضعت على شكل شركة
مدنية وكان اجمالي عن تشكيلها بهذه الكيفية هو خوف ان تكون عديمة الاهلية القانونية ولم
يكن في استطاعتي ان اجعلها شركة تجارية لان الخطر من ذلك كبير فان اقل تقصير في
الاجراءات او في مسك الدفاتر يجرئ فيها اضرار الافلاس خصوصاً لو كانت شركة تضامن
فان افلاسها يجرئ حتماً الى افلاس كل عضو من اعضائها ولكن بعد اتروني والدرس بمعونة
حضرة زبلي الاستاذ يبرار مايجون وجدنا ان احسن حل لنقابات القرى جعلها شركات
مدنية وذلك بعد ان راجعنا احكام المحاكم الفرنسية وكثيراً من احكام المحاكم المختلطة
فوجدناها تخول انشاء الشركات المدنية والجمعيات الشخصية القانونية ٥

ولما كانت الشركات المدنية تحمل بسبب وفاة احد اعضائها او بافلاسها او الخسر عليه فقد
نصت المادة الثانية والعشرون على عدم جواز انحلال الشركة لاي سبب من الاسباب قبل
الزمن المحدد لبقائها

كما ان المادة الثالثة والعشرين نصت بان الشركاء تنازلوا عن الحق الممنوع لهم في المادة
٤٤٦ التي تجوز للشريك ان يطلب من المحكمة حل الشركة اذا طلب ذلك من المحكمة احد
الشركاء لعدم وفاء شريك آخر او لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان العمل

وقد اتخذ لهذه النقابة اسلوب ريفايون في ألمانيا وفولكليرج في ايطاليا اي انت الاءاء
متضامنون مع بعضهم البعض فيما يطلب منهم للغير ولكن تظليفاً لهذا التضامن ورد في القانون
ان النقابة لا تستطيع ان تقترض او ان تستدين اكثر من الف جنيه وعلاوة على التضامن
جمع رأس مال قدره ٣٠٩ جنيهات وكسور مقسم الى حصص قدر الحصة الواحدة عشرون
لرشاً صاعاً حتى لا يحرم الفقير من الدخول في النقابة

ونظراً لوجود التضامن يجب أن تكون منطقة النقابة محصورة أي لا يشغل فيها إلا من كان داخلها في تلك المنطقة وذلك ضروري ليكون الأعضاء التضامنون عارفين بعضهم البعض في كل لحظة وفي كل وقت يساعدون من كان حسن المعاملة ويخرجون من كان سيئ السلوك ولذلك نقابة شبرا الخيمة لا يدخل فيها إلا أهالي شبرا نفسها وبعض كفور مجاورة
أما موضوع النقابة فهو

أولاً - أن تسهل لأعضائها الحصول على البذرة والسماد والآلات والمواشي وجميع المواد اللازمة للزراعة سواء كان باليوسط في مشرفها للأعضاء أو أن تشتريها النقابة لحسابها وتبيعها لأعضائها

ثانياً - الحصول على آلات زراعية لري ونعيم لأجل تأجيرها لأعضاء الشركة

ثالثاً - تسهيل بيع محصولات الأعضاء

رابعاً - تشييد أو بناء مخازن أو شرن أو معامل كيماوية أو معامل طليخ أو غير ذلك مما هو لازم للزراعة

خامساً - تشجيع تقدم وترقى الفلاحة بواسطة القاء محاضرات أو دروس زراعية أو عمل تجارب زراعية وإعطاء الاستعلامات اللازمة عن ائمان المحصولات وغيرها مما يهم الشئون الزراعية

سادساً - تسييف الأعضاء ما يلزمهم من النقود بشرط أن تسجل في الشئون الزراعية وتقبل حفظ نقدهم بصفة ودعة بجزئتها

وبدرا أعمال النقابة مجلس إدارة مركب من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ويمضي الرئيس بالنيابة عن النقابة بمقتضى قرارات تصدر من مجلس الإدارة ولا حاجة إلى إضفاء أو تعاند كل واحد من أعضاء المجلس

والجمعية العمومية تتعقد في كل سنة مرة ولكن يجوز لمجلس الإدارة أن يأمر بانتقادها اقتصاداً فوق العادة وتوزع الأرباح الصافية في آخر السنة بالكيفية الآتية

٣٠ في المائة للاحتياطي

٣٠ في المائة لأرباب الحصص

٣٠ في المائة توزع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الشركة في بحر السنة

• في المائة لتكوين صندوق إعانة للأعضاء الفقراء

• في المائة لأجل مساعدة كل عمل من شأنه ترقية أمور الزراعة

اما مجلس الادارة فيشتغل بجباية بلا اجرة

هذا واذا انحلت الشركة فلا يقسم الاضيائي بين الاعضاء ولكن يسطى لاي عمل زراعي نافع او يودع في مصرف حتى تؤسس نقابة زراعية في شبرا الخيمة ليمطى لما البلع ان الغرض من هذا النص ان لا تحول النقابات الى شركات مفاربات مساعدة البنك الاهلي لتقابة

هذه هي اهم نصوص قانون النقابة الاولى

وقد ساعدني البنك الاهلي في شخص مدير الميام المستدرك فاقترض النقابة ما طلبته من النقود بامضاء رئيسها فقط بناء على قرار من مجلس الادارة وكان القرض بفائدة قليلة لا يستطيع اكبر غني ان يحصل عليه اذا اقترضه بمفرده وهذا سر التضامن فانه يحول القراء الى اغنياء اذا تضامنوا فما بالك بالاغنياء اذا تضامنوا ايضا وقد انتشرت النقابة قبل تأسيسها النهائي البذرة لجميع اعضائها باثمان قليلة وكذلك القول لياشبة

وهذه الفوائد تكون محسوسة في العام الآتي عند ما تنحصر النقابة جميع لوازمها في وقت رخص الائتمان وقبل الطلب

وقد ارسلت شركات بيع الآلات الزراعية للنقابة تعرض عليها بيع الآلات الزراعية باثمان ممتازة ويحسن بنا الآن ان تترك للمستقبل بيان فوائد هذا العمل الجليل

مشروع النقابات برأس المال

اني اري ان احسن طريقة للنقابات ان تؤسس في القرى على مبدأ التضامن بين الاعضاء لما فيه من الفوائد الجليلة ليس فقط من جهة المصلحة المادية بل ومن الجهة الادبية فان التضامن يزيل العداوة ويحبب الناس بعضهم لبعض ويؤلف بينهم وان انتشرت النقابات في القرى استراحت الحاكم واستتب الامن وتخلصت الداخلية من شر الجبايات التي تقع على الدوام بسبب الخصومات والاستناد

ولكن النوع الثاني وهو عمل نقابات تسري على بلاد متعددة فهذا يعين فيه جعل النقابة برأس مان ويكون مركزها باليندر التابعة اليه تلك القرى

وفائدة هذا النوع لا تنكر ايضا لانه كلما اتسع نطاق النقابة وكثر عدد اعضائها امكن الحصول على فوائد اكثر لان مشتري العدد انكبير يحصل التخفيض في الائتمان محسوما

ومثل هذه النقابات يجب ان تكون على شكل شركات المساهمة برأس مال يزيد كل يوم بدخول اعضاء جدد وقد وضعت مشروعات لذلك اقدمه لمن يتفضل بطلبه

الام الرشيدة تمنح بنفسها وبلا دفع الحكومة

ان النقابات الزراعية الالمانية انما تأسست بناء على نهضة الافراد وتحرك الامة بدون مدخل للحكومة او لرجالها في شيء من ذلك

ان النقابات الالمانية وجدت بمحض ارادة الشعب ولم يكن الدافع لاجتادها نصح الحكومة او ارشادها او معاونتها او مد يد المساعدة لها باسوانا او بغوذاها. والنقابات الفرنسية قام بتأسيسها اهلها فرنسا بلا مدخل للحكومة الفرنسية نعم ان الحكومة امدت النقابات بالمال الذي اقترضه وقرضه لها بنك دي فرانس ولكن متى كان ذلك

انما حصلت تلك المساعدة للنقابات بعد ان اثبتت الامة اهليتها واخلاصها لهذا العمل وبعد ان تأسست عدة نقابات فعند ذلك شعرت الحكومة بضرورة مساعدتها فلشترطت على بنك دي فرانس عند تجديد امتياز مائة ١٩٠٠ ان يقرضها الملايين من الفرنكات بلا فائدة فالام الرشيدة هي التي تقوم بنفسها باصلاح المعوج من احوالها بدون انتظار مساعدة احد لها طبقا لقول الشاعر

وانما رجل الدنيا وواحدنا من لا يعمل في الدنيا على رجل

وعلى العكس الام التي لا يحركها الا الحكومة تضع نفسها في موضع القاصر الذي لا يستطيع التصرف بنفسه لغيره بل هو في حاجة على الدوام الى وصاية الوصي الذي يدبر شؤونه واحواله

فعلينا اليوم ان نتيق من سياننا العميق وان ننفض الى العمل لتري الام الراقية اننا امة حية تعمل مثلها ونسير على منوالها وثبتنا ان نسير في هذا الطريق طريق تحرير البلاد من الوجهة الاقتصادية فانه طريق الاستقلال والحرية

واني اشكر الصحف على اهتمامها بهذا المشروع الجليل ولكني ارجو ان تضاعف هذا الاهتمام فان البلاد في حاجة كبيرة الى تكوين رأي عام في المسائل الحيوية (الاقتصادية) حتى يقوم نفر من اعيان البلاد وساداتها فيعملون لتخليص الفلاح من الجانب التي حلت به لان قوام ثروة البلاد يتوقف على معادته وتحسين حاله